



خاص دار بابل

مشاكل إستراتيجية كبرى في العراق تنتظر حلاً

16 أيلول 2006

المقدمة

لقد أصبح العراق ساحة حرب كبرى للولايات المتحدة ضد أعدائها في العالم وما تسميه بالإرهاب حسب مصطلحاتها ، فمنذ احتلال العراق عام 2003 م والوعود الأمريكية مستمرة للعالم بتحقيق النصر في العراق وضمن أمن الولايات المتحدة والعالم ، ويوماً بعد يوم ينحسر هذا النصر المزعوم ليصرح القادة العسكريين الميدانيين في العراق بأن العراق قد خرج من دائرة السيطرة العسكرية الأمريكية وانه على شفا حرب أهلية لايعرف مداها ، ومع تجافي هذا الواقع فان الرئيس الأمريكي بوش يصرح بأنه سيحقق النصر لأمريكا على أعدائها مخالفاً قناعة قادته ومساعديه جميعاً .

سنستعرض في هذا التقرير أهم المشاكل الإستراتيجية الكبرى في العراق والتي لازالت الحلول المطروحة قاصرة عن الوصول إليها سواء من أمريكا أو الحكومة الحالية في العراق وهذه المشاكل هي :

1. الوضع الأمني المتردي في العراق وصولاً إلى شفا الحرب الأهلية .
2. الاقتتال الطائفي والعنفي والقتل على الهوية وعمليات التهجير الطائفي .
3. الحركة الانفصالية في كردستان العراق والجنوح إلى الاستقلال عن العراق .
4. الميليشيات المسلحة ودورها في زعزعة الأمن في العراق .
5. المصالحة الوطنية مؤيديها ومعارضيه .
6. الفيدرالية وتعديل الدستور .
7. الفساد الإداري والمالي والدور الذي تلعبه الأحزاب الحاكمة في تعميقه .
8. التدخل الإيراني في الشأن الداخلي العراقي وتأثيره على أمن البلاد .

الوضع الأمني المتردي في العراق واحتمالات نشوب الحرب الأهلية الواسعة

1. لو قارنا وضع العراق الأمني بعد الاحتلال مباشرة عام 2003م وحتى اليوم لوجدنا التدهور الواضح فيه إلى الحالة الراهنة اليوم والتي يبلغ عدد القتلى حوالي 100 قتيل يومياً رغم زيادة حجم قوات الاحتلال والقوات العراقية إلى أضعاف ماكانت عليه ، ورغم ما وضع لذلك من خطط أمنية وعمليات عسكرية واسعة في عموم العراق مما يعطينا استنتاجاً حقيقياً بأن الوضع الأمني مرتبط بالوضع السياسي القائم تحت الاحتلال وأن وجود القوات المحتلة هو السبب الرئيسي في تدهور الوضع الأمني، وان المقاومة العراقية المسلحة تزداد قوة يوماً بعد يوم ، وبالنتيجة فإن فعاليتها ستزداد بمرور الزمن ضد

الاحتلال والحكومة العميلة السائرة في ركابه ، وما لم يستجاب لمطالب المقاومة فإن العراق سيصبح جحيماً تحت أقدامهم وعليه فإن التفاوض مع المقاومة الوطنية العراقية والاستجابة لمطالبهم واستقلال البلاد وانسحاب المحتل وعملائه والأحزاب التي سارت في ركابه والحفاظ على وحدة البلاد وتأسيس قوات وطنية تحمي هذا الاستقلال ، هذه الأمور هي التي ستعيد الأمن والاستقرار للبلاد وللمنطقة عموماً.

2. إن الانفلات الأمني شجع ميليشيات الأحزاب المؤتلفة بالحكومة إلى القيام بعمليات القتل والختف والسرقة تحت رعاية ودعم الحكومة الحالية ، إذ أن قوات الحكومة غير قادرة على الحد من نشاطها بل هي التي تشارك معها وتدعمها بسبب انتماءات منتسبي قوى الأمن والجيش إلى هذه الأحزاب وولائها لها .

3. إن للأحزاب المؤتلفة مع الحكومة دوراً كبيراً في تدهور الوضع الأمني من خلال تسخير ميليشياتها للقتل والختف ومهاجمة المواطنين بسبب خلافاتهم السياسية معهم وأصبح المواطنين هم الضحية وكبش الفداء ووصل الحال إلى قيام مناطق في بغداد وغيرها بمهاجمة مناطق أخرى أشبه بهجمات الجيش في ساحات المعارك.

الإقتتال الطائفي والعرقى والقتل على الهوية وعمليات التهجير الطائفي

1. من المؤسف أن الإقتتال بين طوائف ومكونات الشعب العراقي أصبح اقتتالاً طائفيًا وعرقياً وأصبح المواطن يقتل على هويته سنياً كان أم شيعياً عربياً أم كردياً ، ويعود ذلك إلى دور المرجعيات في دعم هذا التوجه وتشجيعه ، فلم يعد بمقدور المواطن السني السفر إلى الجنوب ولم يعد بمقدور المواطن الشيعي السفر إلى غرب العراق أو شماله فالعناصر المسلحة لكلا الطرفين تقتل على الهوية وكأنما عدنا إلى القرون الوسطى والعرف العشائري القديم عند الأخذ بالثأر ،حتى أن مناطق في بغداد تقصف مناطق أخرى بالهاونات مثل الشعلة والغزالية والأعظمية والكاظمية وغيرها وهذه الأعمال تجري تحت نظر قوات الاحتلال وقوات الحكومة التي لاتحرك ساكناً ، بل إن قوات الحكومة تتحاز أحياناً إلى فئة دون أخرى بسبب انتماءاتهم الحزبية إلى تلك الأحزاب والفئات ، ويعود ذلك إلى الخطأ المرتكب في تأسيس الجيش العراقي والشرطة والحرس الوطني على أسس طائفية وحزبية وقومية (بالنسبة للأكراد الموجودين في كركوك والموصل) حيث أن اغلب منتسبي قوات الجيش والشرطة هم من الأكراد في تلك المناطق الشمالية .

2. إن السبب الرئيسي يعود إلى تشكيلة الجيش والشرطة الحالية وتغذية المراجع الدينية للطائفية ومحاولة السيطرة على بغداد وتهجير الأقليات الطائفية من مناطق سكناهم .

الحركة الانفصالية في كردستان العراق والدعوة إلى الاستقلال عن العراق

1. إن المطالب الكردية منذ زمن بعيد هي مطالب تعجيزية القصد منها الحصول على أكبر المكاسب من الوضع الحالي وضعف الحكومة العراقية حيث يحاول الأكراد ضم كركوك الغنية بالنفط ومناطق أخرى من محافظة نينوى وديالى إلى إقليم كردستان ويسعون إلى تقسيم الثروة الوطنية وإعطائهم حصة الأسد منها ومحاولة تحويل معظم مبالغ الإعمار إلى المنطقة الشمالية بحجة تحقق الأمن لديهم وعدم وجود الاستقرار في باقي مناطق العراق.

2. إن الأكراد يسعون إلى الاستقلال في كردستان العراق كمرحلة أولى ولديهم خرائط للدولة الكردية الكبرى التي يسعون لإقامتها والتي تضم الأكراد في إيران وتركيا وسوريا، وما بقائهم ضمن العراق إلا خوفاً من أمريكا وهم ينتظرون المرحلة القادمة ليعلنون استقلالهم بعد حصولهم على جميع مطالبهم من أرض العراق وثروته الوطنية ومبالغ الإعمار الممنوحة له من الدول الكبرى الغنية .

3. إن احتفاظهم بجيش نظامي متكامل مع مؤسساته العسكرية والتدريبية وأسلحته الثقيلة (الدبابات والمدفعية) وهم قوات البيشمركة ، ورفعهم علم كردستان وإنزال علم العراق من مؤسساتهم الحكومية ، ووضع قانون دستور للإقليم ومنع دخول الجيش العراقي إلى الإقليم إلا بموافقة البرلمان الكردستاني وهناك خطوة لاحقة لوضع تأشيرة دخول للعراقيين إلى الإقليم ، كل هذه الخطوات هي الطريق إلى الاستقلال التام عن العراق . (وقد أعدنا تقريراً سابقاً حول خلفية رفع علم كردستان على الإقليم وإنزال علم العراق) .

الميليشيات المسلحة ودورها في زعزعة الأمن في العراق

1. إن الميليشيات المسلحة التابعة للأحزاب المؤتلفة في الحكومة تشكل الآن الخطر الأول في العراق والعامل الأول في تدهور الوضع الأمني ، فقد تصاعدت أعمال هذه الميليشيات وخاصة (قوات فيلق بدر وجيش المهدي) من عمليات الحماية لمقرات أحزابهم إلى عمليات الخطف والاعتقالات والتعذيب وظهر خطرها الأكبر عند تفجير مرقد الإمامين العسكري والهادي حيث هاجمت مجاميع كبيرة من هذه الميليشيات المساجد السنية ومناطق كثيرة من بغداد وقتلت الأئمة والمصلين وحرق هذه المساجد والمصاحف ، إلى القيام بنشر مفارز منها في مناطق معينة لقتل المواطن على الهوية كما حصل في حي الجهاد والغزالية والسيدية والدورة والرحمانية وشارع حيفا وغيرها إلى هجمات منظمة ضد المناطق الأخرى .

2. إن هذه الميليشيات لديها أسلحة ثقيلة حتى الهاونات ومدربة جيداً وبعضها تم تدريبها في إيران وعندما تدخلت قوات الاحتلال والقوات الحكومية ووضعت حداً لحركة هذه الميليشيات في بعض المناطق لجأت هذه الميليشيات إلى استخدام القصف بالهاونات للمناطق المجاورة لها كما حصل في قصف مدينة الغزالية من مدينة الشعلة والاعظمية من الكاظمية وغيرها . وان الهجمات المنظمة عسكرياً والقصف بالهاونات تعتبر من اخطر الأعمال التي تقوم بها.

3. إن موقف الأحزاب التي تشكل الأغلبية في الحكومة والبرلمان هو دعم واضح لهذه الميليشيات وهي تحاول إيجاد أغوية لها لاستمرار عملها كما صرح بذلك السيد عبد العزيز الحكيم حيث طلب بقيام الميليشيات كل في منطقتيه لحماية مناطقهم وتحقيق الأمن فيها وهو غطاء لاستمرار عمل الميليشيات في مناطقها ، أو التصريح بأن الوضع الأمني المتردي لايساعد على حل الميليشيات في الوقت الحاضر .

المصالحة الوطنية مؤيديها ومعارضيه

1. بالرغم مما توصل إليه العراقيون من مبادئ وأسس للمصالحة الوطنية في مؤتمر القاهرة برعاية الجامعة العربية وحضرته معظم الأحزاب والكتل السياسية فإن أطرافاً أخرى تسعى لتخريب هذا المسعى وإفشاله بكل السبل والوسائل ولم يجري عقد المؤتمر الثاني للمصالحة الذي تم إقراره في بداية عام 2006م وفي منتصفها ثم تأجيله عدة مرات بسبب الخلافات بين الكتل والأحزاب السياسية وخاصة الأحزاب الحاكمة التي لا تريد هذه المصالحة أصلاً.

2. إن المؤمنين بوحدة العراق وهويته العربية والإسلامية هم الذين يؤيدون المصالحة الوطنية إذ لايمكن خروج المحتل في ظروف الانقسامات والتناحر بين أبناء الشعب العراقي ولكن صوت هذه المجموعات ضعيف إزاء أصوات الشعبوية التي ترفع رايته الحكومة ، وبالرغم من أن رئيس الوزراء المالكي قد دعا إلى المصالحة الوطنية من خلال مبادرته المعروفة إلا أن مبادرته تحتوي على الكثير من المثالب والغموض بالإضافة إلى أن كتلته لا تؤيد هذه المصالحة كما أعلن عبد العزيز الحكيم وغيره من قياديينهم بان لا مصالحة مع البعثيين .

3. وأخيراً استقال ممثل الأمين العام للجامعة العربية في العراق والمكلف بالمصالحة الوطنية في العراق مما يدل على

صعوبة تحقيق المصالحة الوطنية (ولو انه خفى ذلك) .

الفيدرالية وتعديل الدستور

1. ظهرت مشكلة كبيرة في البرلمان العراقي حول قانونية دراسة مشروع الأقاليم انطلاقاً من الفيدرالية التي أقرها الدستور أم دراسة مشروع تعديل الدستور الذي تم الاتفاق على تعديله مثل تشكيل الحكومة الحالية ؟ وكان من أهم ما حصل هو انضمام الكتلة الصدرية والقائمة العراقية وجبهة التوافق إلى تشكيل جبهة تدعو إلى رفض دراسة مشروع الأقاليم ووقع على ذلك أكثر من 100 نائب في البرلمان وكذلك دعت هذا الاتجاه تصريحات المرجع الديني الشيخ العنبري وهيئة علماء المسلمين وأطراف أخرى دينية ووطنية .

2. ويبدو أن تعديل الدستور سوف لن يحظى بالقبول لدى كتلة الائتلاف وأنهم يرون أن الفيدرالية ضرورة لتجنب الحكم المركزي الدكتاتوري ،ومن المعروف أن الحكيم يتفق منذ فترة طويلة على إقامة الفيدرالية في الجنوب بتأسيس إقليمي الوسط والجنوب وقد أوضحنا بتقارير سابقة أسباب هذا المشروع وهو الوصول في النهاية إلى إقامة دولة شيعية في الجنوب و الوسط على غرار الجمهورية الإسلامية في إيران لأنه يشعر تماماً أن الحكومة العراقية لاتستطيع السيطرة على المناطق التي نشأت فيها المقاومة المسلحة (الانبار،بغداد ، ديالى، صلاح الدين، كركوك، نينوى) مع العلم أن الأكراد يؤيدون مشروع الأقاليم في الجنوب والوسط دعماً للفيدرالية التي يسعون إليها وقد صرح بذلك البرزاني رئيس إقليم كردستان مؤخراً .

3. وسوف يبقى الدستور الدائم الذي أقر في الاستفتاء الشعبي المزور بالغامه وعقباته الكأداء حجر عثرة في طريق استقلال العراق ووحدته وهويته العربية والإسلامية وذريعة لتطبيق الفيدرالية بشكلها المشوه والتي تسعى إلى تقسيم البلاد إلى دويلات كردية وشيعية وسنية . وهو الدستور المبني على الأسس التي جاء بها قانون ادرارة الدولة الذي وصفه الحاكم الأمريكي المدني للعراق . وقد أبدى وزير الداخلية السعودي في مؤتمر جوار العراق الأخير حول الوضع الأمني في العراق مخاوفه من تقسيم العراق على أسس طائفية وعرقية تحت اسم الفيدراليات ، وان ذلك يقلق دول الجوار ،

الفساد الإداري والمالي ودور الأحزاب الحاكمة في تعميقه :

1- لقد استشرى الفساد الإداري والمالي في جميع أجهزة الدولة وطال رموز قوات الاحتلال وذلك بسرقة أموال الدولة وممتلكاتها وتحت ظل إنشاء مشاريع إعمار وخدمات وهمية ، كما أن الفساد قد طال وزارة النفط و منشآتها كافة ووزارة الصحة ووزارة المالية وغيرها من الوزارات ، وعمليات تهريب النفط الذي تشارك فيه الأحزاب الحاكمة ، وسبق أن أوضحنا بتقارير سابقة هذا الجانب من الفساد حتى أصبحت خزينة الدولة فارغة رغم جميع الموارد النفطية وغيرها ، وعاجزة عن صرف رواتب المتقاعدين بينما أوجه الصرف الأخرى لكبار موظفي الدولة والنواب لاتقارن ، ولديهم حمايات تصرف لهم رواتب مجزية ومجموع حمايات كبار موظفي الدولة والوزراء ومجلس الرئاسة تعادل مصروف جيشاً بأكمله لأن لدى بعضهم مايقارب (500) حارس ، وأقلهم لديه 10 حراس وجميع رواتبهم من الدولة .

2- إن الأحزاب الحاكمة تستغل وزرائها الموجودين في الحكومة لتعيين أكبر عدد من منتسبيها في تلك الوزارات وتستغل تلك الوزارة مالياً لدعم مصروفات أحزابهم وتمويلها وتستغلهم لأجل تنفيذ مشاريع وهمية في تلك الوزارات أو تنفيذ مشاريع بشكل غير دقيق من أجل سرقة أموال تلك المشاريع .

3- أما الرشاوي التي يأخذها موظفي الدولة من المواطنين فحدث ولا حرج لأن التعامل بالرشاوي أصبح علنا وعلى رأس الإشهاد ولكل حصته منها حتى المدير العام أو الوزير .

التدخل الإيراني في الشأن الداخلي العراقي وتأثيره على أمن البلاد :

1- أصبح التدخل الإيراني في العراق سافراً من خلال سيطرة المخابرات الإيرانية (اطلاعات) على مدن جنوب العراق (البصرة - العمارة - الكوت - الناصرية) وكذلك (النجف و كربلاء) فهم يتجولون بحرياتهم ويؤثرون على الحالة العامة في تلك المحافظات وكذلك تواجد (الحرس الثوري الإيراني) في هذه المناطق وقيامه بعمليات التخريب وضرب المنشآت والاعتقالات والتعذيب لمن يخالفهم في المنهج السياسي أو في الرأي . وفي المناطق الشمالية تقوم بقصف مناطق تواجد المعارضة الإيرانية من الأكراد والإيرانيين جماعة مسعود رجوي .

2- تدخلت إيران في عمليات تزوير الاستفتاء على الدستور والانتخابات السابقة وذلك بإرسال مئات الآلاف من البطاقات المزورة وإدخال آلاف العناصر للمشاركة في هذه الانتخابات وبهويات مزورة لتحقيق الفوز لقائمة الائتلاف .

3- القيام بعمليات الاغتيالات والتعذيب لعناصر المقاومة الوطنية المسلحة تحت غطاء وزارة الداخلية في زمن الوزير السابق .

4- تدريب وتسليح (فيلق بدر) المسمى حالياً (منظمة بدر) وجعلها بمستوى عال من الكفاءة القتالية لتنفيذ عمليات داخل العراق بغية السيطرة على الوضع .

5- إدخال المخدرات والممنوعات إلى العراق ضمن عمليات التهريب الموجهة أو تتغاض عنها بغية إفساد المجتمع العراقي المعروف بتماسكه العشائري وتوجهاته الوحدوية وعاداته الحميدة وترابطه الأسري .

6- الاستحواذ على المنشآت النفطية الحدودية واستثمارها لصالحهم وخاصة الكائنة على الحدود المشتركة مثل حقول مجنون في العمارة والبرزكان في العمارة أيضاً والنفط خاته من خلال منشآتها في نطف شاه .

7- دعم الأكراد وبناء علاقات جيدة معهم لكي يكونوا تحت المظلة الإيرانية مستقبلاً وخاصة جماعة الاتحاد الوطني الكردستاني .

التوصيات والمقترحات :

1- إن أم المشاكل في العراق وأساسها هو وجود الاحتلال الذي لا مبرر له دولياً ومحلياً وعليه لا بد من أن يسعى جميع العراقيين والدول العربية وخاصة دول جوار العراق إلى برمجة انسحاب قوات الاحتلال على أن تسعى الحكومة العراقية إلى بناء قوات مسلحة وقوى أمن داخلي كفوءة ومستقلة ومدربة ومجهزة بأحدث الأسلحة لتستطيع من القيام بمهامها وهناك تننفي الحاجة إلى وجود قوات الاحتلال . مع ملاحظة بناء قوات حدود تستطيع مسك الحدود العراقية بشكل صحيح وقوي لمنع التسلل والتهريب .

2- على الشعب العراقي بعموم فئاته أن يتوحد خلف المقاومة الوطنية العراقية ويدعمها بكل ما يستطيع لأنها القوة الوحيدة القادرة على إخراج قوات الاحتلال باستنزافها لحين تصبح خسائرها أكثر من فوائدها مما يضطرها إلى الانسحاب ، وعلى جميع الدول العربية أن تسعى لدعم المقاومة الوطنية العراقية في كفاحها المشروع لطرد الاحتلال وإنشاء حكومة وطنية ونيل الاستقلال واستثمار ثروات البلاد ووطنياً بكل السبل .

3- على المرجعيات الدينية والعشائرية والوطنية أن تتكاتف لإيقاف نزيف الدم العراقي والقتل على الهوية وأن يعلى صوت العقلاء في نبذ هذه الأساليب الوحشية وإحلال المحبة والسلام بين أبناء الشعب العراقي الذي عاش آلاف السنين موحداً ، وأن يقتدي بما قام به العراقيون في ثورة العشرين من تكاتف السنة والشيعية والأكراد ضد الاحتلال الانكليزي حتى نالوا الاستقلال وإنشاء حكومة وطنية في حينه .

4- لا بد من إيقاف القيادات الكردية التي تدعوا للانفصال عند حدها وخاصة زعامة الحزبين الديمقراطي والاتحاد الوطني الكردستاني وأن تقف الحكومة العراقية ومن وراءها كل العرب ودول الجوار حاجزا تجاه هذه المطامع الانفصالية ، ويجب إقناع الحكومة الأمريكية بمخاطر أعمال حكومة إقليم كردستان وخطورة جيشهم (البيشمركة) ورفع علم كردستان والدستور الدائم الذي يضع كركوك عاصمة لهم ، كما ينبغي على الدول ذات الأقليات الكردية أن تسعى لإحباط مسعى قيام دولة كردية في شمال العراق .

5- لا بد من القضاء على الميليشيات المسلحة لأنها إحدى المشاكل الأمنية في العراق وإحدى عوامل الحرب الأهلية ولأنها العائق في استتباب الأمن في البلاد عامة وبغداد خاصة ، وأن يجري التعامل معهم بقسوة متناهية وإلزام قيادات أحزابهم بإطاعة أوامر الدولة لأنها إذا استمرت بهذه الحال فستؤول الحال إلى حرب أهلية لامحالة .

6- المصالحة الوطنية هدف سامي يحقق وحدة العراق وتماسك شعبه لذلك يجب على العراقيين جميعا دعم هذا المسعى وعلى الدول العربية والجامعة العربية أن تعطي اهتماما كبيرا في تحقيق المصالحة الوطنية العراقية وتنفيذ شروطها وأن لا تعطى الفرصة لمن يريد أن يصطاد بالماء العكر في تخريب هذه المصالحة .

7- السعي الحثيث لتعديل الدستور الدائم وإزالة كافة الألغام والثغرات فيه وخاصة الفيدرالية وهوية العراق وقوانين الجنسية وأمور أخرى وضعت في الدستور أريد بها تقسيم العراق وتناحر أبناء شعبه وطوائفه وتكريس المحاصصة الطائفية فيه .

8- الرفض التام لإقامة الأقاليم في الوسط والجنوب وذلك لأنها مشاريع لتقسيم العراق وإقامة دولة ذات صفة طائفية وولاء لإيران على الأساس المذهبي وهذا مايسعى إليه المجلس الأعلى للثورة الإسلامية بقيادة عبد العزيز الحكيم .

9- القضاء على الفساد الإداري والمالي والمحاصصة في الوزارات بكل السبل ومنها تقوية لجان النزاهة واعتماد قوانين صارمة لمحاربة الفساد الإداري والمرتشين من موظفي الدولة .

10- الحد من التدخل الإيراني في الشأن العراقي وهذا لايمكن تحقيقه من خلال الحكومة العراقية وذلك لعلاقتها القوية مع إيران ولكن يمكن أن يتحقق ذلك من خلال تقوية قوات الحدود العراقية وتجهيزها وتسليحها لتستطيع منع التسلل أو التهريب ، وكذلك يمكن أن تقوم الدول العربية والجامعة العربية بدور كبير في الضغط على إيران للحد من تدخلها في العراق ، وخاصة إرسال عناصر مخابراتها ومجاميع من الحرس الثوري إلى مدن الجنوب العراقي والنجف وكربلاء وبغداد للقيام بعمليات تخريب واغتيالات وتعذيب المواطنين .

الخاتمة :

1- أن العراق قد تعرض إلى احتلال استعماري بغض لم يتعرض له أي بلد عربي من قبل لتحقيق الإستراتيجية الأمريكية المعتمدة في منطقة الشرق الأوسط كهدف رئيسي لها وقد تردت أوضاعه السياسية والأمنية والاقتصادية إلى

درجة كبيرة لايمكن قبولها .

2- لابد من القيام بعمل وطني عراقي وعربي قومي لإنقاذ العراق مما وصل إليه وتحريره من الاستعمار الجديد وإعادته إلى الصف العربي ليؤدي دوره ضمن المجموعة العربية وتخليصه من دول الجوار غير العربية وخاصة إيران المسيطرة على معظم مناطق جنوب العراق ومن النزاعات الانفصالية لدى الأكراد ومشاريع الفيدرالية التي ستؤدي إلى تقسيم العراق إلى دويلات ضعيفة وتخليصه من حكومته العميلة لأمريكا وذات الاتجاه الطائفي .

ملاحظة : يرجى الإشارة إلى المصدر عند الاقتباس أو إعادة النشر .